

الوكالة الحضرية للعرائش ورهان التنمية لإقليمي العرائش ووزان

ترأس السيد وزير التعمير وإعداد التراب الوطني، بحضور السيد عامل اقليم وزان و السيد عامل اقليم العرائش، اجتماع الدورة الثالثة للمجلس الإداري للوكالة الحضرية للعرائش برسم سنة 2015 يوم 30 مارس 2016 بمقر عمالة العرائش.

ويأتي هذا الاجتماع لتقييم إنجازات الوكالة الحضرية لسنة 2015 والمصادقة على برنامج عملها لسنة 2016 ولقد شدد السيد الوزير خلال هذا الاجتماع على جسامه التحديات الملقاة على كاهل الوكالة الحضرية كفاعل محوري في مواكبة المنظومة المحلية لتنزيل وتفعيل مضامين البرامج والمشاريع المتضمنة في المخططات التنموية لكل من اقليمي العرائش ووزان وكذا ما هو منتظر من هذه المؤسسة في مواكبة الأوراش الاستراتيجية للوزارة وكذا الاستجابة للاحتياجات المحلية والجهوية في ميادين إعداد وثائق التعمير والتصميم الجهوي لإعداد التراب وتفعيل ورش الجهوية المتقدمة.

وقد أكد السيد الوزير خلال هذا اللقاء على كون هذه الأوراش لا يمكن تحقيقها إلا بتظافر الجهود بين الوكالة الحضرية وباقي الفرقاء المحليين من سلطات عمومية ومنتخبين داعيا إلى ضرورة اعتماد المرونة في التعامل مع قضايا التعمير-خاصة المرتبطة بالمجال القروي وإعادة هيكلة وإدماج التجمعات السكنية الهامشية الغير المنظمة والناقصة التجهيز. ولتعميق النقاش حول بعض القضايا التي تخص إقليمي العرائش ووزان كما أوصى كذلك على تنظيم لقاءات تشاورية لوضع تدابير عملياتية لحلها.

فعلى مستوى التخطيط الحضري، انصبت جهود الوكالة الحضرية للعرائش، خلال سنة 2015، على تتبع تنفيذ مقتضيات 15 وثيقة تكميلية مصادق عليها، وكذا تتبع إنجاز وثائق تكميلية أخرى:

- لوائح التي تستوجب المصادقة: 10
- تصاميم التهيئة و04 تصاميم التنمية؛
- الوثائق التي ستحال على مسطرة مداولة المجلس والبحث العلني: 07 تصاميم تنمية؛
- الوثائق التي ستحال على مسطرة اللجنة التقنية المحلية /المشاورات: 01 المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية لساحل العرائش، 02 تصاميم التهيئة.

أما في مجال التدبير الحضري، فقد تمكنت الوكالة الحضرية للعرائش، خلال سنة 2015، من دراسة 2079 ملفا تخص طلبات البناء والتجزئة وإحداث المجموعات السكنية وتقسيم العقارات، حظي 1519 ملفا منها بالموافقة بنسبة 74.74% بمجالها الترابي .

وسيرا على نفس النهج الاستباقي، تعزم الوكالة الحضرية للعرائش خلال سنة 2016، بذل المزيد من الجهود عبر إطلاق مجموعة من المبادرات من بينها:

- تكريس التوجهات الرامية إلى إحداث التنمية الترابية الشاملة؛
- الرقي بالمراكز القروية الناشئة؛
- استكمال الجهود المبذولة في ميدان التغطية بوثائق التعمير؛

- تسريع وتيرة الدراسة المتعلقة بالمخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية لساحل العرائش؛
- توخي اليسر والليونة في التدبير الحضري وتطوير أداء الشبكات الوحيد؛
- مواصلة التطبيق السليم لمقتضيات المرسوم رقم 2.13.424 الصادر في 13 من رجب 1434 (ماي 2013) (بالموافقة على ضابط البناء العام المحدد لشكل وشروط تسليم الرخص، والوثائق المقررة بموجب النصوص التشريعية المتعلقة بالتعمير والتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات؛
- مواصلة تفعيل التدابير الواجب نهجها لتأطير التعمير والبناء في المجالات القروية التي تعرف ضغطاً عمرانياً، وذلك تطبيقاً لمقتضيات الدورية الوزارية عدد 21536 الصادرة بتاريخ 25 دجنبر 2012 بخصوص تبسيط مسطرة الترخيص بالبناء للسكن في العالم القروي؛
- دعم جهود مضاعفة الإنتاج السكني ومواكبة المنتج السكني الاجتماعي.